الجامعة الخليجية
GULF UNIVERSITY

الملتقى الإعلامي الأول
الإعلام وتحديات الخليج العربي

٢٠١٧

HIS ROYAL HIGHNESS PRINCE
KHALIFA BIN SALMAN AL KHALIFA

HIS MAJESTY KING
HAMAD BIN ISA AL KHALIFA

HIS ROYAL HIGHNESS PRINCE
SALMAN BIN HAMAD AL KHALIFA

الملتقـــى الإعلامـــي الأول

"الإعـــلام وتحديـــات الخليـــج العربـــي"

بمقـــر الجامعـــة الخليجيـــة

تحـت رعاية

سعـادة وزيـر شئون الإعلام علي بن محمد الرميحي

٢٤ شعبان ١٤٣٨هـ - ٢١ مايو ٢٠١٧م

جميع الحقوق محفوظة
للجامعة الخليجية - مملكة البحرين
للمنظمة العربية للعلاقات العامة والدبلوماسية الشعبية

الموضوع	رقم الصفحة
تقديم	٤
نبذه عن الملتقى	٥
أهداف الملتقى	٥
محاور الملتقى	٥
المتحدثون في الملتقى	٦
السير الذاتية للمتحدثين	٧
المشاركون في الحضور	٨
جلسات الملتقى	٨
الجلسة الأولى	١٠
البحوث العلمية للجلسة الأولى	
الجلسة الثانية	
البحوث العلمية للجلسة الثانية	
الجلسة الختامية	
توصيات الملتقى	
الملتقى في صور	
التواصل	التواصل

تـــقـــديم
الإعلام وتحديات الخليج العربي

أعزائي أصدقاء وضيوف الجامعة الخليجية في مملكة البحرين الحبيبة.

يطيب لنا أن ندشن لكم "**الملتقى الإعلامي الأول**"
تحت رعاية سعادة وزير شئون الإعلام على بن محمد الرميحي في إطار تعزيز آفاق التعاون
بين الجامعة والمجتمع، بما يحقق النفع لمملكة البحـــــرين الحبيبة .

ومن هنا يأتي الملتقى الإعلامي السنوي الأول الذي ينظمه قسم الإعلام بالجامعة الخليجية
"**الإعلام وتحديات الخليج العربي**"

ولكم منا جميعًا كل الشكر والتقدير

أ.د. مهند المشهداني
رئيس الجامعة الخليجية

نبذة عن الملتقى

مقدمة عن الملتقى:

يمثل الخليج العربي بما يعكسه من ثروات نفطية ومواقع استراتيجية ومنجزات تنموية ضخمة وتاريخ عروبي أصيل نقطة ارتكاز لأي نهضة قائمة وقادمة في الوطن العربي والعالم الإسلامي خاصة، ولهذه الأهمية المتزايدة للخليج العربي كان من الطبيعي أن يواجه تحديات ومطامع عديدة خاصة على المستوى الأمني والمستوى الاقتصادي، وليس من قبيل المصادفة أن يرتبط التحدي الاقتصادي بالتحدي الأمني ارتباطاً وثيقاً، فالصراعات وأحداث الإرهاب تستنزف موارد اقتصادية باهظة وتؤثر على معدلات النمو والتنمية ، كما أن انخفاض أسعار النفط وتراجع معدلات التنمية تعتبر أحد العوامل التي يستغلها المحرضون على التطرف والإرهاب، وفي كلتا الحالتين يمثل الإعلام – أيا كان مستواه– خليجياً وعربياً ودولياً قاسماً مشتركاً في تحديات الخليج العربي عامة والتحدي الأمني والاقتصادي خاصة، وأصبح معلوماً للعامة والخاصة الأدوار المركبة والمزدوجة التي يقوم بها الإعلام سواء في تغذية التطرف والإرهاب أو في مواجهته والتصدي له، وينسحب الدور نفسه على التحدي الاقتصادي، حيث يمكن للإعلام أن يعرقل التنمية الاقتصادية كما يمكنه أن يدعم الاقتصاد الوطني والقومي في البلدان التي يصدر فيها، ومن هنا تأتي أهمية هذا الملتقى الإعلامي «الإعلام وتحديات الخليج العربي» بمحوريه: التحدي الأمني، والتحدي الاقتصادي.

أهداف الملتقى:

- دعم القضايا والتحديات المشتركة في دول الخليج العربي وأهمها التحديات الأمنية والاقتصادية خاصة في ظل متغيرات سياسية واقتصادية وإعلامية على المستوى الإقليمي والدولي.
- تفعيل دور الإعلام في دعم الاقتصاد الخليجي خاصة أثناء الأزمات، ومنها اقتصاد مملكة البحرين.
- توطيد العلاقة بين المؤسسات الإعلامية والمؤسسات الأمنية والاقتصادية في دول الخليج العربي ومنها مملكة البحرين.
- استشراف مستقبل كل من الأوضاع الأمنية والاقتصادية في ضوء متغيرات دولية وإقليمية متجددة
- تعزيز مفاهيم ومهارات وفعاليات البحث العلمي بأشكالها المختلفة في الجامعة الخليجية، وربطها بقضايا المجتمع المحلي والخليجي.
- إكساب الطلاب مهارات التفكير العلمي والحوار والمناقشة ومعايشة فعاليات الأنشطة العلمية في بيئة مواتية.
- تدريب طلاب برنامج الإعلام والعلاقات العامة على تنظيم الملتقيات العلمية واستقبال الضيوف والاحتكاك بالمصادر الإعلامية من المشاركين في الملتقى والضيوف بما يحقق مهارات التخصص للبرنامج.

محاور الملتقى:

المحور الأول:
الإعلام والتحدي الأمني :

- الإعلام والمجتمع الدولي في مواجهة الإرهاب.
- تجربة الخليج العربي في التصدي للإرهاب.
- الإعلام الجديد والإرهاب: المشكلة والحل.

المحور الثاني:
الإعلام والتحدي الاقتصادي:

- كيف يدعم الإعلام الاقتصاد الخليجي عامة، والاقتصاد البحريني خاصة؟
- كيف تدعم المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة الإعلام الخليجي وخاصة في البحرين؟
- ما الملامح الرئيسية لمستقبل الاقتصاد الخليجي في ظل المتغيرات الدولية والاقليمية ؟

المتحدثون

أ.د. مفيد شهاب
أستاذ القانون الدولي بجامعة القاهرة،
وزير التعليم والبحث العلمي ووزير
الشئون البرلمانية الأسبق
بجمهورية مصر العربية

د. حبيب الله تركستاني
أستاذ جامعي
السعودية

د. سهير المهندي
أكاديمية إعلامية – البحرين

د. استقلال دليل العازمي
أستاذة العلوم السياسية
وأستاذ مساعد زائر بالجامعة
الخليجية

د. عايد المانع
أكاديمي وباحث السياسي ومستشار
جمعية الصحفيين الكويتية بدولة
الكويت

الأستاذ مؤنس المردي
رئيس جمعية الصحفيين
البحرينيين

د. صابر حارص
رئيس قسم الإعلام
الجامعة الخليجية

د. وليد خلف الله
الأستاذ المساعد بقسم الإعلام

د. شفيق السامرائي
الأستاذ المساعد بقسم المحاسبة

السير الذاتية لأبرز المتحدثين

المتحدث الرئيسي في الملتقى:

أ.د. مفيد شهاب أستاذ القانون الدولي بجامعة القاهرة، وزير التعليم والبحث العلمي ووزير الشئون البرلمانية الأسبق ، ورئيس جامعة القاهرة الاسبق وهو من رجال القانون المصريين وشارك في الدفاع عن قضية مصر لاسترداد طابا.

- عضو الرابطة الطلابية للقانون الدولي بلاهاي ١٩٦٢
- عضو اللجنة القومية الخاصة بطابا ١٩٨٤–١٩٨٨
- عضو هيئة الدفاع المصرية في قضية طابا أمام التحكيم الدولي ١٩٨٦–١٩٨٨
- عضو اللجنة القانونية التابعة للمنظمة العربية لحقوق الإنسان بالقاهرة ١٩٨٥
- عضو هيئة التحكيم الدولية بلاهاي ١٩٨٨
- رئيس لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى التابعة لمجلس الشورى ١٩٨٩–١٩٩٧
- رئيس جامعة القاهرة ١٩٩٣–١٩٩٧

البروفيسور حبيب الله بن محمد التركستاني أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك عبد العزيز بجدة رئيس مجموعة أبحاث الاقتصاد والتسويق وكاتب اقتصادي ، وعمل وكيلاً لمعهد البحوث والاستشارات بجدة، المملكة العربية السعودية وحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة لانكستر (**Lancaster**) في بريطانيا في مجال إدارة الأعمال تخصص استراتيجيات التسويق الدولي عام ١٤١٣هـ الموافق ١٩٩٢ حول استراتيجيات التسويق للمنتجات البتروكيماوية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وشارك في المجال الإعلامي ككاتب مقال وتحليل في جريدة الاقتصادية لمدة ١٥ سنة، بالإضافة إلى المشاركات الإعلامية في القنوات الفضائية

وعلى مستوى العمل الاجتماعي شارك في إنشاء العديد من الجمعيات الخيرية مثل جمعية الإحسان في رعاية الإنسان والجمعية الوطنية للمتقاعدين كما شارك في عضوية العديد من الجمعيات العلمية ومنها جمعية التسويق الخليجية وجمعية الاقتصاد السعودية والجمعية السعودية للإدارة وجمعية التعليم عن بعد.

د. عايد المناع الأكاديمي و الباحث السياسي و مستشار جمعية الصحفيين الكويتية .
الدكتور عايد المناع. أكاديمي و باحث سياسي، وكاتب صحفي، ومستشار جمعية الصحفيين الكويتية، الإعلامي والمحلل السياسي المعروف، عضو هيئة التدريس في كلية الدراسات التجارية – الهيئة العامة للتعليم التطبيقي و التدريب .

- دكتوراه في التنمية الإدارية من جامعة أكستر في بريطانيا ١٩٨٧ .
- ماجستير في الإدارة العامة من جامعة ليفربول في بريطانيا ١٩٨٣ .
- بكالوريوس في التسويق – جامعة الكويت ١٩٧٨ .
- محرر صحفي ١٩٧٥–١٩٧٩ .
- كاتب صحفي منذ عام ١٩٨٨– ٢٠١٣ في صحيفة الوطن الكويتية .
- عضو هيئة التدريس في كلية الدراسات التجارية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي و التدريب منذ ٢٠٠٣. باحث و معلق سياسي في الشئون العربية منذ ١٩٩١ . نشر عددا كبيرا من المقالات و قدم عددا كبيرا من الدورات في الإدارة الإستراتيجية و العلاقات العامة و العلاقات الدولية . كاتب مقال، ومحاور بالفضائيات العربية، وناقد ومقيم للحملات الإعلامية والمبادرات الوطنية.

الجلسات

الجلسة الأولى
الإعلام والتحدي الأمني
يدير الجلسة د. صابر حارص
رئيس قسم الإعلام

سعادة الأستاذ الدكتور مفيد شهاب – وزير الشئون البرلمانية المصري الأسبق
الإعلام والمجتمع الدولي في مواجهة الإرهاب

••••••••••••••••

د. عايد المناع – الأكاديمي والباحث السياسي ومستشار جمعية الصحفيين الكويتية
تجربة الخليج العربي في التصدي للإرهاب

••••••••••••••••

د. استقلال العازمي – أستاذ العلوم السياسية بالكويت وأستاذ زائر بالجامعة الخليجية
الإعلام الجديد والإرهاب: المشكلة والحل

••••••••••••••••

د. عمر العبيدلي – خبير ومدير برنامج بمركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة
الإرهاب واقتصاديات الخليج

الجلسة الثانية
الإعلام والتحدي الاقتصادي
يدير الجلسة د. سهير المهندي
أكاديمية وإعلامية

البروفيسور حبيب اللّه بن محمد التركستاني – أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك عبد العزيز بجدة ورئيس مجموعة أبحاث الاقتصاد والتسويق
كيف يدعم الإعلام الاقتصاد الخليجي عامة، والاقتصاد البحريني خاصة

••••••••••••••••

أ/ مؤنس المردى – رئيس جمعية الصحفيين البحرينيين
كيف تدعم المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة الإعلام الخليجي وخاصة في البحرين

••••••••••••••••

د. شفيق السامرائى – الأستاذ المساعد بقسم المحاسبة بالجامعة الخليجية
مستقبل الاقتصاد الخليجي في ظل المتغيرات الدولية والاقليمية

••••••••••••••••

د. وليد خلف اللّه – الأستاذ المساعد بقسم الإعلام بالجامعة الخليجية
الإعلام والاقتصاد علاقة متكاملة

الكلمة الافتتاحية للملتقى
لرئيس قسم الإعلام د. صابر حارص

- سعادة الأستاذ على بن محمد الرميحي – وزير شئون الإعلام بمملكة البحرين.
- سعادة الأستاذ الدكتور مفيد شهاب – وزير الشئون البرلمانية المصري الأسبق.
- سعادة الدكتورة منى البلوشي – الأمين العام المساعد للتقييم والاعتمادية بوزارة التعليم .
- سعادة الدكتورة منى الزياني – رئيس مجلس أمناء الجامعة الخليجية.
- سعادة الأستاذ الدكتور مهند المشهداني – رئيس الجامعة الخليجية.

أهلا بكم فى الملتقى الإعلامى الأول للجامعة الخليجية (الإعلام وتحديات الخليج العربى) الذى حظى بتغطيه إعلامية واسعه خليجيا وعربيا قبل بدء فعالياته ، جاء هذا الملتقى نتيجة إحساس قسم الإعلام بمسئوليته تجاه ما يجرى فى المنطقة من جانب ، وما يجب أن يقوم به الإعلام تجاه ما يجرى من جانب آخر.

فالخليج العربى بثرواته النفطية وموقعه الاستراتيجى ومنجزاته التنموية الضخمة وتاريخه العروبي الأصيل يمثل نقطة ارتكاز لأي نهضة قائمة وقادمة في الوطن العربي، ولهذه الأهمية المتزايدة للخليج العربي كان من الطبيعي أن يواجه تحديات ومطامع عديدة خاصة على المستوى الأمني والمستوى الاقتصادي.

وليس من قبيل المصادفة أن يرتبط التحدي الاقتصادي بالتحدي الأمني ارتباطاً وثيقاً، ومن جانب آخر يمثل الإعلام قاسماً مشتركاً في تحديات الخليج العربي، وأصبح معلوماً الأدوار المركبة والمزدوجة التي يقوم بها الإعلام سواء في تغذية التطرف والإرهاب أو في مواجهته والتصدي له، كما أصبح معلوما قدرات الإعلام فى عرقلة التنمية الاقتصادية أو فى دعم الاقتصاد الوطنى، ومن هنا تأتي أهمية هذا الملتقى الإعلامي «الإعلام وتحديات الخليج العربي» بمحوريه: التحدي الأمني، والتحدي الاقتصادي.

••••••••••••••••••••••••••••••••••

فعاليات الجلسات:

بدأت الجلسة الأولى للملتقى بورقة عن الإعلام والمجتمع الدولي في مواجهة الإرهاب والتي قدمها : د. مفيد شهاب وزير التعليم والبحث العلمي ووزير الشؤون البرلمانية السابق المصري السابق تلتها ورقة أخرى استعرضت تجربة الخليج العربي في التصدي للإرهاب قدمها د. عايد المناع، ثم محاضرة أخرى عن الإعلام الجديد والإرهاب، المشكلة والحل، وأخيراً محاضرة عن الإرهاب واقتصاديات الخليج العربي لعمر العبيدلي من مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والطاقة.

واستعرضت الجلسة الثانية الإعلام والتحدي الاقتصادي والتي أدارتها الإعلامية سهير المهندي، واشتملت محاضرة كيفية دعم الإعلام للاقتصاد الخليجي عمومًا والبحريني خصوصًا للبروفيسور حبيب اللّه محمد الركستاني أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك عبد العزيز بجدة.
وبدأت بعدها محاضرة كيف تدعم المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة الإعلام الخليجي خصوصًا في البحرين لرئيس جمعية الصحفيين مؤنس المردي، ثم دعوة للاستشراف وطرح المقترحات حول سبل الخروج من الأزمة الاقتصادية الراهنة، والملامح الرئيسة لمستقبل الاقتصاد الخليجي في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية للدكتور شفيق السامرائي أستاذ الاقتصاد بالجامعة الخليجية ، وورقة بحثية حول الإعلام والاقتصاد علاقة تكاملية للدكتور وليد خلف اللّه أستاذ الإعلام المساعد بقسم الإعلام بالجامعة الخليجية والتي أكد خلالها بأن الإعلام والاقتصاد إذا تلاحمتا سويا بشكل استراتيجي سيحققان صورة اقتصادية طيبة عن مجتمعنا العربي والخليجي للعالم أجمع يحقق طفرة اقتصادية عالمية .

الأوراق والبحوث العلمية بالملتقى

الورقة البحثية:
دور الإعلام في محاربة الإرهاب للأستاذ الدكتور مفيد شهاب

أكد الورقة البحثية بأنه يجب على الحكومات العربية أن تفعل الدور الإعلامي في محاربة الجماعات المتطرفة والإرهاب، واستخدام أدوات الإعلام الجديد وتوضيح مواقفها من القضايا الدولية، وإيجاد خطاب إعلامي عربي مستنير يقضي على التطرف، وحذر شهاب من أن الإرهابيين يسعون إلى الاستئثار باهتمام وسائل الإعلام ومتابعة الرأي العام والسياسيين، حتى أنه أصبح مبررا لوجود الإرهاب بل العامل الأساسي لتعزيزه إلى الدرجة التي لم يعد هناك قيمة للإرهاب في غياب التغطية الإعلامية.

وأكد أن الإعلام يعتبر من أهم وسائل التنظيمات الإرهابية حاليا لتجنيد العملاء واكتساب الأنصار عبر غسل الأدمغة، وترويج أفكار ضالة بصناعة مواد إعلامية مزيفة، وفبركة صور وفيديوهات ومواد أخرى، منوها بأن البعض يرى أن المعالجات الإعلامية للأحداث الإرهابية هي شريان الحياة للإرهاب، وأن مقاومة الإرهاب تتطلب حرمان الإرهابيين من الوصول لوسائل الإعلام باعتبارها الرئة التي يتنفس بها الإرهاب.

وتابع أن الإرهاب الإلكتروني يعتمد على استخدام الإمكانات العلمية والتقنية لترويع وتخويف الآخرين وإلحاق الضرر بهم، وأصبح هاجسا يخيف العالم، والشغل الشاغل للعالم الآن ليس منع الحروب أو التهديد بها، ولكن مواجهة الإرهاب الإلكتروني.
وأشار إلى أن هناك عدة عوامل ساهمت في انتشار الإرهاب الإلكتروني، منها ضعف بنية الشبكات وقابليتها للاختراقات بسهولة، وغياب الرقابة الذاتية، وسهولة الاستخدام التقني وضعف التكلفة بخلاف الحال قديما، وصعوبة اكتشاف الجريمة الإلكترونية إلا عن طريق أجهزة معينة تمتلكها بعض المناسبات الأمنية، وغياب دور المنزل والمدرسة في الرقابة على الأطفال والشباب.

وأوضح أنه لا هدف للإرهاب سوى القتل والتدمير وإيقاف عجلة التنمية، ومن الضروري أن تعمل كل دول العالم على ضبط وتسليم المجرمين، مضيفا: «قناعتي أن الإرهاب الإلكتروني سيتحول إلى مصدر التهديد الأول في العالم، ومن هنا تثور قضية تجريمه، سواء بوضع تشريعات جديدة أو تعديل أخرى قائمة.

وتحدث الدكتور مفيد شهاب عن دور الإعلام الرسمي وغير الرسمي، في مكافحة الإرهاب، ودعا إلى أن يركز الإعلام على الجوانب الإنسانية التي تهم المواطنين، وخاصة الضحايا من الأطفال والنساء حتى تكون الرسالة فعالة، ودعا أيضا إلى التنسيق بين الإعلام والأمن، وأن تكون هناك بيئة تشريعية تعالج هذا النوع من الجرائم.
وبينت الورقة إلى أن الإعلام يلعب دورًا هامًا ومؤثرًا في توجهات الرأي العام واتجاهاته، وصياغة مواقفه وسلوكياته من خلال الأخبار والمعلومات التي تزوده بها وسائل الإعلام المختلفة. اذ لا يستطيع الشخص تكوين موقف معين او تبني فكرة معينة الا من خلال المعلومات والبيانات التي يتم توفيرها له، ما يؤكد قدرة الإعلام بكافة صوره وأشكاله على أحداث تغييرات في المفاهيم والممارسات الفردية والمجتمعية عن طريق تعميم المعرفة والتوعية والتنوير وتكوين الرأي ونشر المعلومات والقضايا المختلفة . وفي الوقت الذي أصبحت فيه وسائل الإعلام جزءا أساسيا من حياة الشعوب والمجتمعات، بفعل استجابتها ومواكبتها للتطورات والمستجدات الحاصلة في شتى المجالات الحياتية، وقدرتها على الوصول الى الجماهير ومخاطبتها والتأثير فيها ، فان هذا يتطلب ضرورة مراعاة ظروف كل مجتمع وبيئته الثقافية والقيمية والفكرية بشكل يضمن احترام هوية هذا المجتمع وخصوصيته. دون ان يعني ذلك تجاهل الآخر وعدم جواز التعرف على ثقافته وحضارته ، اذ لا بد من التواصل والتفاعل معه والاستفادة بما لديه من علوم ومعارف بعد ان اصبح العالم بفضل الثورة العلمية والتقنية والاتصالاتية أشبه ما يكون بقرية كونية صغيرة تتداخل فيها المصالح والاعتبارات بين دول العالم وشعوبه.

ولقد أصبح الإعلام لغة عصرية وحضارية لا يمكن الاستغناء عنها أو تجاهلها، ما يتطلب فهمها واستيعابها من خلال امتلاك مقوماتها وعناصرها ومواكبة التطورات التي تشهدها وسائله المختلفة ، حيث تعددت أدوات الإعلام وتنوعت ، وأصبحت أكثر قدرة على الاستجابة مع الظروف والتحديات التي يفرضها الواقع الإعلامي الذي بات مفتوحا على كل الاحتمالات في ظل ما تشهده أدواته ووسائله المختلفة من تطورات وابتكارات نوعية، بررت تناوله وطرحه العديد من القضايا التي أحدثت اهتماما واسعا ولافتا في مختلف الميادين وعلى كافة الصعد . وإذا كان من حق الرأي العام أن يعرف الحقيقة ويتابع ما يجري من أحداث على الساحة المحلية والإقليمية والدولية ، فإن التعاطي مع هذه الأحداث ونشرها ومتابعة ما يجري منها ، يجب أن يتم وفقا لضوابط مهنية ومعايير أخلاقية وإنسانية وموضوعية تراعي ظروف المجتمع ومزاج الرأي العام ، ما يعني ضرورة التوازن بين حق الجمهور بالمعرفة ، وبين مرجعيته الثقافية والأخلاقية والدينية على اعتبار أن المعايير الفاصلة بين إعلام وآخر هي في النهاية معايير مهنية وأخلاقية ، تجسد أطر مرجعية يمكن الاستناد إليها في التمييز بين السلوك الإيجابي والسلوك السلبي.
ولا شك بأن ظاهرة الإرهاب تحظى باهتمام الشعوب والحكومات في شتى أنحاء العالم لما لها من آثار خطيرة على أمن الدول واستقرارها ، بعد أن اتضح أننا أمام ظاهرة إجرامية منظمة تهدف إلى خلق جو عام من الخوف والرعب والتهديد باستخدام العنف ضد الأفراد والممتلكات ؛ ما يعني أن هذه الظاهرة الخطيرة تهدف إلى زعزعة استقرار المجتمعات والتأثير في أوضاعها السياسية وضرب اقتصادياتها الوطنية عن طريق قتل الأبرياء وخلق حالة من الفوضى العامة ، بهدف تضخيم الأعمال الإرهابية وآثارها التدميرية في المجتمع ، بما يتناسب مع القاسم المشترك الذي امكن التوافق عليه بين تعريفات الإرهاب المختلفة ، والذي يرى في الإرهاب استخدام غير مشروع للعنف يهدف إلى الترويع العام وتحقيق أهداف سياسية . ما جعل البعض ينظر إلي الإرهاب باعتباره عنف منظم موجه نحو مجتمع ما او حتى التهديد بهذا العنف – سواءا أكان هذا المجتمع دولة او مجموعة من الدول أو جماعة سياسية أو عقائدية على يد جماعات لها طابع تنظيمي تهدف إلي أحداث حالة من الفوضى وتهديد استقرار المجتمع من اجل السيطرة عليه او تقويض سيطرة أخرى مهيمنة عليه لصالح القائم بعمل العنف .. في إشارة إلى اعتماد الإرهاب المفرط على العنف المتعمد وعدم التمييز بين المدنيين وغير المدنيين كأهداف شرعية من اجل تحقيق أغراض سياسية .

وإمعانا في خلق أجواء الفوضى والترويع ، وإتاحة المجال أمام انتشار الشائعات المغرضة ، التي تثير خوف الرأي العام وتؤلبه ضد السلطات المحلية بحجة عجزها عن حماية آمنه ، يعمد الإرهابيون الى التسلح بوسائل الإعلام المختلفة لتسويق أغراضهم وغاياتهم وتوظيفها في تضليل الأجهزة الآمنية واكتساب السيطرة على الرأي العام عن طريق نشر أخبار العمليات الإرهابية التي يقومون بتنفيذها على اعتبار ان الحملات الإعلامية التي تغطي هذه العمليات تساعد على تحقيق واستكمال أهداف الإرهابيين ، الذين يرون في التغطية الإعلامية لجرائمهم معيارا هاما لقياس مدى نجاح فعلهم الإرهابي ، لدرجة ان البعض اعتبر العمل الإرهابي الذي لا ترافقه تغطية إعلامية عملا فاشلا . من هنا يأتي استغلال الإرهاب للإعلام لترويج فكره الإرهابي ودعمه من خلال محاولاته المستمرة في البحث عن الدعاية الاعلامية لتسليط الضوء على وجوده واغراضه .

وبعد أن أصبح الإرهاب يمثل تحديا إقليميا ودوليا في ظل القناعات التي ترسخت حول فشل المقاربة الأمنية والعسكرية في محاصرته وتطويقه والقضاء عليه ، بدت الأمور منصبة على أهمية البعد الإعلامي وضرورة تفعيل الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في مواجهة هذا الخطر بسبب قدرتها على الوصول الى الناس والتأثير في عقولهم وافكارهم وقناعاتهم بأساليبها المتعددة والمتنوعة . لذلك فقد انصب الاهتمام في المواجهة الإعلامية للإرهاب على مقاومة الفكر المتطرف والحيلولة دون تمكينه من التأثير في الرأي العام وتحديدا في شريحة الشباب ، لضمان عدم تدفق أي دماء جديدة في شريان الإرهاب بحيث يسهل محاصرته ومن ثم تصفيته .

وفي المحصلة لا بد من طرح فكرة تشكيل فريق من الخبراء الدوليين في مجال الإعلام ، لبحث سبل التوعية الإعلامية المشتركة ضد مخاطر الإرهاب ، تمكينا للإعلام الدولي من بناء قاعدة عريضة من الرأي العام الدولي تحاصر الإرهاب أو جريمة وتعزز الجهود الرامية الى القضاء عليه

الورقة البحثية:

الإعلام الجديد والإرهاب: المشكلة والحل

د. استقلال العازمي

يطيب لي في البداية أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لإدارة الجامعة والملتقى لدعوتي للمشاركة في هذه المناسبة الأكاديمية المتميزة بموضوعاتها وبحضورها، متمنيا لعم جميعا التوفيق والنجاح.

كما لا يفوتني أن أعبر عن فخري واعتزازي للتواجد بين هذه الكوكبة من الأكاديميين والإعلاميين لمناقشة أحد الموضوعات المهمة بالنسبة لمنطقتنا الخليجية خاصة والمنطقة العربية عامة،

اسمحوا لي في البداية أن أسجل عدة ملاحظات ينبغي الإشارة إليها قبل عرض إشكالات العلاقة بين وسائل الإعلام الجديدة وما يسمى «الإرهاب».

أولاً: تضفي التطورات الجارية في منطقتنا الخليجية والعربية والإسلامية أهمية على الموضوع، حيث تستخدم مجموعات متشددة وطائفية وسائل الإعلام التقليدية منها والجديدة لبث مواد إعلامية تخدم أفكارهم ومشاريعهم، كما تستخدمه أيضا أنظمة وأجهزة ووسائل مخابرات لإرسال رسائل معينة إزاء الموضوعات نفسها، أو للتغطية على موضوعات أخرى، وهذا أمر يعرفه الخبراء والمختصون، كما أصبح الرأي العام أيضا يتحدث عنه.

ثانياً: تبدو مصطلحات الموضوع ملتبسة وغير محددة، وهو ما يجعلها قابلة للتأويل والتوظيف باتجاهات مختلفة، فالعالم بمنظماته المختلفة لم يجد حتى الآن تعريفا موحدا ودقيقا ومنضبطا لـ «الإرهاب»، فالبعض يرى بأنه يعني «أعمال العنف غير المشروعة التي تستهدف تحقيق أهداف سياسية»، والبعض الآخر يرى بأنه «أعمال العنف الموجهة ضد الدولة»، فيما يعتبره البعض الآخر بأنه «وسيلة من وسائل الاكراه في المجتمع الدولي». وهذا الالتباس في النظر للإرهاب أسبابه عديدة ونتائجه متباينة كما سنرى.

وأما مصطلح الاعلام الجديد أيضا، والذي يستخدم في الغالب حاليا للتعبير عن وسائل التواصل الاجتماعي، وليس عن تطور أدوات وأدوار وسائل الاعلام التقليدية، فهو أيضا مصطلح فضفاض ويحتاج للضبط والتدقيق، لأن لذلك تبعات قانونية واجتماعية كثيرة.

ثالثاً: من المهم التأكيد على أن أعمال العنف والإرهاب المنتشرة حول العالم تستدعي النظر والتأمل في مختلف المجالات ذات التأثير والتأثر، وليس فقط مجال الاعلام، حيث ترتبط أعمال الإرهاب بمجالات أخرى اجتماعية وسياسية وثقافية ودينية وغيرها.

رابعاً: إن قضايا الإرهاب والاعلام تحتاج إلى دقة وصراحة ووضوح، إذ ينبغي البحث في الأسباب العميقة للإرهاب، كما ينبغي الإشارة الى أن هناك دولا معروفة في العالم تدعم أعمالا إرهابية.

هذه الملاحظات الأربعة تبين الطبيعة الإشكالية والمعقدة لموضوع البحث الذي أعرضه أمامكم، من منطلقات الخبرة الميدانية والتكوين الأكاديمي، حيث سبق لي العمل بالصحافة الميدانية وبالصحافة الإلكترونية، وكذلك من المنطلقات العلمية الأكاديمية، حيث أتشرف بالعمل في الجامعة الخليجية كأستاذ علوم سياسية زائر.

وفي ضوء كل ذلك، فإنني أقترح المطالب الأربعة التالية لدراسة الإشكاليات التي تثيرها العلاقة بين الاعلام الجديد والإرهاب، وذلك على الشكل التالي:

المطلب الأول: ما القضايا التي يثيرها مفهوم وأعمال الإرهاب في ضوء التحديات المعاصرة؟

المطلب الثاني: ما طبيعة نفوذ وتأثير وسائل الاعلام الجديد؟

المطلب الثالث: ما طبيعة ونوعية العلاقة التي تشكلت بين الإرهاب ووسائل الاعلام الجديد؟

المطلب الرابع: كيف يمكن فك الارتباط بين الاعلام الجديد والإرهاب

المطلب الأول: ما الإرهاب؟ وما القضايا التي يثيرها مفهوم وأعمال الإرهاب في ضوء التحديات المعاصرة؟

سنعرض في هذا المطلب أولا لتعريف الإرهاب في الفقه وفي الاتفاقيات الدولية، وثانيا للقضايا التي يثيرها الإرهاب، وثالثا لتطور الإرهاب، وذلك على الشكل التالي:

أولاً: تعريف الإرهاب في الفقه وفي الاتفاقيات الاقليمية:

عرف قاموس أوكسفورد مصطلح الإرهاب بأنه: "الاستخدام غير القانوني للعنف والترهيب، ولا سيما ضد المدنيين، وذلك سعيا لتحقيق أهداف سياسية"، مشيرا إلى أن ظهور هذا المصطلح لأول مرة كان في نهاية القرن الثامن عشر في فرنسا وذلك في وصف لأعمال ارتكبها "جاكوبين فاكشن" خلال سنوات الثورة الفرنسية التي اندلعت في العام ١٧٨٩ واستمرت أحداثها وتبعاتها لسنوات. وتشير بعض الدراسات إلى أن محاولات تصدي القانون الدولي لجرائم الإرهاب تعود للعام ١٩٣٠ حيث تم مناقشتها لأول مرة في المؤتمر الأول لتوحيد القانون العقابي الذي انعقد في مدينة وارسو في بولندا.

وفي الوقت الذي نشهد فيه تعريفات محلية وإقليمية للإرهاب، إلا أنه ليس هناك تعريفا عالميا موحدا له، رغم أن لجنة فرعية في الأمم المتحدة بدأت المحاولة في هذا الاتجاه منذ العام ١٩٧٢، كما أن مشروع قرار طرح بشأن ذلك في مجلس الأمن في العام ٢٠٠٤، لكنه لم يحصل على اتفاق الدول الأعضاء. وتبعا لذلك، فقد اتجهت الأنظار صوب فقهاء القانوني الدولي لتعريف هذا المصطلح، حيث تركزت تعريفاتهم على ضرورة توافر عناصر رئيسية في أي عمل حتى يوصف بالإرهاب، وهي تتمثل في: أن يكون العمل عنيفا ومدبرا (١)، وذا غرض سياسي (٢) وأن يستهدف المدنيين وغير المحاربين. وأضاف الفقه بأن الإرهاب هو نوع من التكتيك يستخدم في ثلاثة سياقات رئيسية هي: الضغط المادي والفيزيولوجي الغير قانوني، الجانب الدعائي، الجانب الغير شرعي واللاقانوني.

وفي الفقه العربي، عرف أستاذ القانون الجنائي الدولي د. محمود شريف بسيوني الإرهاب بأنه: "استراتيجية عنف محرم دوليا، تحفزها بواعث عقائدية، وتتوخى إحداث عنف مرعب داخل شريحة خاصة من مجتمع معين، لتحقيق هدف الوصول إلى السلطة أو القيام بدعاية لمطلب أو مظلمة، بغض النظر عما إذا كان مقترفو العنف يعملون من أجل أنفسهم ونيابة عنها، أو نيابة عن دولة من الدول". وفي ضوء هذه التعريفات، فإن أعمال الإرهاب تشمل اختطاف الأشخاص واحتجاز الرهائن وخاصة الممثلين الديبلوماسيين وقتلهم ووضع المتفجرات في أماكن ومرافق مدنية مثل الفنادق ووسائل النقل العامة وغيرها.

هذا وتشكل مسودة اتفاقية تجريم الإرهاب والعقاب عليه لعام ١٩٣٧، التي تمت في ظل عصبة الأمم المتحدة أول جهد دولي لتقنين مكافحة العمليات الإرهابية، لكنه لم يتم التصديق عليها والعمل بأحكامها، وقد أعادت لجنة فرعية بالأمم المتحدة الكرة في العام ١٩٨٠ بوضع مشروع اتفاقية موحدة بشأن الإجراءات القانونية لمواجهة الإرهاب، جاء فيها أن "الإرهاب الدولي يعد عملا من أعمال العنف الخطيرة أو التهديد به يصدر من فرد سواء كان يعمل بمفرده أم بالاشتراك مع أفراد آخرين، ويوجه ضد الأشخاص أو المنظمات أو الأمكنة، أو وسائل النقل والمواصلات، أو ضد أفراد الجمهور العام، بقصد تهديد هؤلاء الأشخاص أو التسبب في جرحهم أو موتهم أو تعطيل فعاليات هذه المنظمات الدولية، أو التسبب في إلحاق الخسارة أو الضرر أو الأذى بهذه الأمكنة أو الممتلكات، أو بالعبث بوسائل النقل والمواصلات بهدف تقويض علاقات الصداقة بين الدول أو بين مواطني الدول المختلفة، أو ابتزاز تنازلات من الدول، كما أن التآمر على ارتكاب أو محاولة ارتكاب أو الاشتراك في ارتكاب أو التحريض العام على ارتكاب الجرائم، يشكل جريمة الإرهاب الدولي".

كما خلت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي صادق عليها اجتماع مشترك لوزراء الداخلية والعدل العرب بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢٢ من أي تعريف مباشر ومفصل للارهاب، حيث اكتفت المادة الأولى من الاتفاقية على تعريف الجريمة الإرهابية بأنها: "أي جريمة أو شروع فيها ترتكب تنفيذا لغرض إرهابي في أي من الدول المتعاقدة أو على رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها يعاقب عليها قانونها الداخلي، كما تعد من الجرائم الإرهابية الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية التالية عدا ما استثنته منها تشريعات الدول المتعاقدة التي لم تصادق عليها...".

لكن اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب نحت مسلكا مغايرا ونصت بشكل مباشر على تعريف الإرهاب، اذ جاء في الفقرة الثانية من المادة الأولى أن: «الإرهاب هو كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به، أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الممتلكات العامة أو الخاصة او احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر.»، ثم اقتبست الاتفاقية نفس تعريف الجريمة الإرهابية المنصوص عليه في الاتفاقية العربية لتدرجه في المادة الثالثة مباشرة، وهو ما يعكس اتجاها لمحاولة الإحاطة بكل أوجه وأشكال الفعل الإرهابي.

ثانياً: القضايا التي يثيرها انتشار وتوسع أعمال الإرهاب:

– في مقابل الجانب النظري والقانوني، الذي عرضنا له سابقا، شهدت أعمال العنف تزايدا وانتشارا واسعا خاصة في المنطقة العربية والإسلامية، تمثلت في التفجيرات المتعاقبة عدة عواصم ومدن عربية من بينها على سبيل المثال وليس الحصر: (فندق أطلس اسني بمراكش ١٩٩٤ المغرب، أبراج الخبر بالسعودية في العام ١٩٩٦ – الاعتداء على مواقع سياحية بالأقصر في مصر العام ١٩٩٧ – والاعتداءات على ٣ فنادق في سيناء المصرية في أكتوبر ٢٠٠٤– والتفجيرات التي تعرضت لها القاهرة في ٧ و ٣٠ ابريل ٢٠٠٥ – وشرم الشيخ في يوليو ٢٠٠٥– وأعمال يناير ٢٠١٠ في نجع حمادي بمحافظة قنا بمصر–) والهجوم بسيارة مفخخة على موكب رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري في ١٤ فبراير ٢٠٠٥– والتفجيرات والهجمات التي شهدتها مواقع سياحية وسياحية تونسية في الأعوام ٢٠١٥ – ٢٠١٦ – التفجيرات التي شهدتها كنائس مصرية في ٢٠١٧ الى جانب الهجمات الإرهابية في فرنسا في السنوات الأخيرة وقبلها وبعدها في العراق ولبنان وغيره.

– ظهور تنظيمات إرهابية: لقد ارتبطت أعمال العنف التي شهدتها دول عربية وأجنبية كثيرة بتنظيمات دينية متشددة مثل تنظيم القاعدة وفروعه في المغرب والمشرق، وما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية، وحزب الله في السعودية والعراق ولبنان، وهذا الأمر يشكل تطورا في تنسيق وتنظيم هذه الأعمال، حيث أصبحت هذه التنظيمات تخوض مواجهات مفتوحة مع الدول المختلفة.

– الإرهاب وحالة عدم الاستقرار: لقد أدت الأعمال الإرهابية ولاحقا المواجهة الصارمة والحاسمة من أجهزة الامن المحلية في ظهور حالة من عدم الاستقرار على المستوى الأمني، انعكست سلبا على الأوضاع الاقتصادية من خلال تأثر قطاعات اقتصادية بشكل سلبي كما هو الحال بالنسبة للسياحة.

– الإرهاب والحقوق والحريات: نتيجة أعمال العنف والمواجهة، تأثرت حالة الحقوق والحريات سلبا في مناطق كثيرة من العالم العربي والإسلامي، وكذلك في الدول الغربية ذاتها، حيث منح الأمن أولوية على غيره من الحقوق والحريات. وتبعا لذلك تقلصت الحريات الإعلامية خاصة في دول عربية كثيرة.

ثالثاً: معطيات في تطور ظاهرة الارهاب:

– في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة وفي ضوء تزايد التحديات الاجتماعية والثقافية، شهدت ظاهرة الإرهاب تطورا في الوسائل والأدوات، حيث لجأ الفاعلون في مثل هذه التنظيمات الى تسخير التطورات المختلفة لخدمة أهدافهم، سواء كانت أجهزة او معدات لأعمال العنف أو وسائل للدعاية لأعمالهم وللتأثير على خصومهم، وقد وجدوا في وسائل الاعلام الجديد هدفا سهل المنال كما سنرى ذلك.

– سعيا لتحقيق مصالحها ومحاربة خصومها واعدائها، فقد أنشأت عدة دول تنظيمات إرهابية ومولتها، كما أن البعض الآخر من الدول سعى وحرص على توجيه منظمات إرهابية والاستفادة منها لتحقيق مصالحه، فهم في العلن ينفون أي صلة ويزعمون محاربتها، ولكن الواقع غير ذلك.

المطلب الثاني: ما طبيعة نفوذ وتأثير وسائل الاعلام الجديد؟ وما وضع الحريات الإعلامية؟

ونعرض في هذا المطلب أولا لموقع ودور وسائل الاعلام في دول الخليج العربية، ثم ثانيا لوضع الحريات الإعلامية، وثالثا للتفاعل الحاصل مع وسائل التواصل الاجتماعي (الاعلام الجديد).

أولاً: موقع ودور وسائل الاعلام في دول الخليج:

– بحكم عوامل الوفرة النفطية وتزايد تنظيم المؤسسات الحكومية، ظهرت صحف وقنوات تلفزيونية واذاعات في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي، بل وقد اتجه البعض منها إلى إنشاء صحف وقنوات عربية خارج الدائرة الخليجية، وذلك لتحسين صورتها وخدمة لسياساتها الخارجية كما هو الحال بالنسبة لصحيفة الشرق الأوسط (السعودية) التي أنشأت في لندن في العام ١٩٧٧ وكذلك صحيفة الحياة اللبنانية التي اشتراها الأمير خالد بن سلطان في العام ١٩٩٦ وقناة العربية التي تبث من دبي منذ العام ٢٠٠٣ وأنشأت لمنافسة قناة الجزيرة القطرية التي ظهرت في العام ١٩٩٦ كأول قناة إخبارية عربية.
– لقد تميزت الساحة الإعلامية الكويتية ببروز عدد من الصحف والمجلات المستقلة ولاحقا القنوات الفضائية، لكنها التجربة الإعلامية الكويتية شهدت بعض التحولات في السنوات الأخيرة نتج عنها اغلاق عدد من الصحف والقنوات. الساحة الإعلامية البحرينية شهدت هي الأخرى ظهور صحف مستقلة، كما هو الحال نسبيا في عمان.
– تقوم وسائل الاعلام الخليجي بدور اخباري رسمي، كما تقوم بدور تثقيفي توعوي وترفيهي واخباري رياضي.

ثانياً: الحريات الإعلامية في الخليج:

ونعرض هنا للأسس الدستورية والقانونية لحرية الاعلام (أ) ثم لواقعها من خلال بعض الملاحظات (ب)، وذلك على الشكل التالي:

(أ) الأسس الدستورية والقانونية لحرية الاعلام:

بحثنا في الوثائق الدستورية الخليجية على أسس حرية الاعلام، فوجدنا التالي:
– **الكويت:** تنص المادة ٣٧ من الدستور الكويتي على أن: "حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون"
– **البحرين:** تنص المادة ٢٣ من الدستور البحريني على أن: "حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، مع عدم المساس بأسس العقيدة الإسلامية ووحدة الشعب، وبما لا يثير الفرقة أو الطائفية". كما تنص المادة ٢٤ من الدستور البحريني نفسه على ما يلي: "مع مراعاة حكم المادة السابقة تكون حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون".
– **قطر:** تنص المادة ٤٨ من الدستور القطري على ما يلي: «حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة، وفقا للقانون".
– **سلطنة عمان:** تنص المادة ٣١ من الدستور العماني على ما يلي: "حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقا للشروط والأوضاع والقانون. ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة أو يمس بأمن الدولة أو يسيء إلى كرامة الانسان وحقوقه".
– **السعودية:** تنص المادة ٣٩ من نظام الحكم الأساسي على ما يلي: "تلتزم وسائل الاعلام والنشر وجميع وسائل التعبير بالكلمة الطيبة، وبأنظمة الدولة، وتسهم في تثقيف الأمة ودعم وحدتها، ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة أو الانقسام أو يمس بأمن الدولة وعلاقاتها العامة، أو يسيء إلى كرامة الانسان وحقوقه، وتبين الأنظمة كيفية ذلك".

(ب) ملاحظات على واقع الحريات الإعلامية في الخليج:

– يستمر تميز الكويت بهامشها في هذا المجال رغم بعض التطورات السلبية التي شهدها هذا المجال في السنوات الأخيرة.
– تقارير المنظمات الإعلامية الدولية (مثل منظمة صحفيون بلا حدود أو الاتحاد الدولي للصحافيين أو هيومن رايتس ووتش أو منظمة العفو الدولية وغيرها) تتضمن كثيرا من الملاحظات في هذا الجانب.

المطلب الثالث: ما طبيعة ونوعية العلاقة التي تشكلت بين الإرهاب الاعلام الجديد؟

ونعرض في هذا المطلب لبيان المقصود بالإعلام الجديد كما نفهمه ونراه (أولا)، ثم نبين ملابسات العلاقة بين هذا الاعلام والإرهاب (ثانيا)، وذلك على الشكل التالي:

أولاً: ما المقصود بالإعلام الجديد وما مكوناته وكيفية عمله؟

(أ) تعريف الاعلام الجديد:

يقصد بالإعلام الجديد منظومة من الأدوات والطرق الجديدة التي أصبحت تستخدم في تقديم الوظائف الإعلامية المختلفة، وهو (أي الاعلام الجديد) مولود من «التزاوج Convergence ما بين تكنولوجيا الاتصال والبث الجديدة والتقليدية مع الحاسوب وشبكاته»، وهو باختصار شديد ذلك الاعلام الذي يقوم على تدفق المعلومات عبر شبكة الإنترنت والهاتف المحمول، وقد اطلقت عليه في الفترة الأخيرة عدة مسميات، كثير منها هي صفات له، من بينها: الاعلام الرقمي، الاعلام التفاعلي، إعلام المعلومات، إعلام الوسائط المتعددة، الإعلام الشبكي، الاعلام السيبروني، والاعلام الذكي، وغير ذلك. فهذا النوع من الاعلام هو نتاج عملية الاندماج ما بين الحاسوب والشبكات والوسائط المتعددة والهواتف الذكية المحمولة.
وقد عرفه البعض الآخر بأنه: ذلك الاعلام «الذي يضم كافة تقنيات الاتصال والمعلومات الرقمية التي جعلت من الممكن إنتاج ونشر واستهلاك وتبادل المعلومات التي نريدها في الوقت الذي نريده وبالشكل الذي نريده من خلال الأجهزة الإلكترونية (الوسائط) المتصلة أو غير المتصلة بالإنترنت، والتفاعل مع المستخدمين الآخرين كائنا من كانوا وأينما كانوا».

(ب) مكونات الاعلام الجديد:

بخلاف الاعلام التقليدي الذي يعتمد على الصحافة المكتوبة والمحطات التلفزيونية والإذاعية، فإن الاعلام الجديد يقوم على المواقع الإلكترونية، وعلى شبكات التواصل الاجتماعي، خاصة فيسبوك وتويتر وانستجرام، وعلى المدونات الإلكترونية، هذا ويشمل الاعلام الجديد أيضا الشبكات التلفزيونية التفاعلية ومواقع الفيديو مثل يوتيوب وغيرها.

(ت) خصائص الاعلام الجديد:

عديدة من بينها:
– السرعة /الفورية
– التفاعلية
– التشاركية
– الاندماجية (اندماج وسائل الاعلام فيما بين بعضها البعض)
– الحرية
– اعلام متعدد الوسائط
– تفتيت الجماهير
– العلاقة المباشرة
– غياب التزامنية
– الانتشار
– عالمية الوصول

ثانياً: ملابسات العلاقة بين هذا الاعلام الجديد والإرهاب:

– وجدت التنظيمات الإرهابية المعاصرة في وسائل الاعلام الجديد (المواقع الالكترونية، الحسابات الشخصية والاخبارية على تويتر وفيسبوك وانستجرام وغيرها..) مادة سهلة ومجالا خصبا لنشر أخبارها ودعايتها المزعومة، بل واستقطاب الاتباع، ومحاربة ومهاجمة خصومها، وقد نجحت هذه التنظيمات في ذلك إلى حد كبير وإلى وقت قريب.
– حصلت حالة ارتباك في صفوف القائمين على هذه الشبكات ووسائل الاعلام الجديد بسبب سياسات الشركات القائمة عليها وحسابات الربح والخسارة إزاء تضييق الاستخدام والنشر.
– قدرة اتباع التنظيمات الإرهابية على التخفي ومعاودة استخدام الشبكات بعد حضرهم.
– التسهيلات اللوجستية التي يجدها ارهابيون من قبل دول وحكومات، حيث يتوفرون على عشرات القنوات التلفزيونية ويعملون ضمن غطاء سياسي وطائفي.

المطلب الرابع: كيف يمكن فك الارتباط بين الاعلام الجديد والإرهاب

تقع مسؤولية تحرير الاعلام الجديد من استخدام وسيطرة الإرهاب على عدة أطراف، كما تتنوع طرق العمل، ونبين ذلك على النحو التالي:

أولا– الأطراف المسؤولة عن إزالة اللبس الحاصل:

– الشركات الكبرى صاحبة الشبكات الاجتماعية ووسائل الاعلام الجديد
– الدول والحكومات
– الاعلاميون والصحافيون والمثقفون والمصلحون والدعاة
– المستخدمون والمغردون

ثانيا– طرق محاربة استخدام الإرهاب للإعلام الجديد:

– إعادة المصداقية لوسائل الاعلام التقليدية العامة والخاصة
– دعم وتشجيع الاعلام الجديد الوطني والمسؤول
– معالجة الأسباب العميقة للإرهاب وهي تتمثل بالدرجة الأولى في الفساد والاستبداد.
– منع بعض الدول من استخدام وتشجيع الإرهاب

الورقة البحثية:

دور الاعلام في الرؤيه الاستشرافيه لواقع ومستقبل الاقتصاد الخليجي

الدكتور : شفيق السامرائي

من المعلوم ان الدول الخليجيه تعاني من اختلالات كبيره في هياكل اقتصادياتها نتيجية اعتمادها على النفط كمورد أساسي للدخل ، يتطلب منا تقديم رؤية استشرافية لتأثير المتغيرات الإقليمية والدولية وانخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول مجلس التعاون وعلى الموازنات العامة لحكومات هذه الدول، وأيضا على مدى تأثر المشروعات الكبرى سواء الخدمية والاستثمارية، والتنموية في المنطقة.

إننا ندرك أهمية الاقتصاد كمحور رئيسي لنهضة دول مجلس التعاون التي قطعت شوطاً كبيراً في التنمية ما جعلها السوق الاقتصادية الأكبر في الشرق الأوسط، وكذلك ندرك خطورة التأثيرات الاقتصادية الحالية والمرتقبة على منطقة الخليج في المدى البعيد لا سيما فيما يتعلق بتأثير انخفاض أسعار النفط، وإن كانت هذه المعضلة لا تمثل مشكلة آنية على المدى القصير بسبب الاحتياطيات المالية الضخمة التي حققتها دول مجلس التعاون جراء ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أننا نرى من الأهمية بمكان طرح رؤى متكاملة ومتخصصة تناقش واقع ومستقبل الاقتصاد الخليجي، وتحدد التحديات والمخاطر بدقة، وتتطرق إلى كيفية تعظيم الفوائد من الفرص المتاحة والمواتية، والاستفادة من المزايا النسبية التي تتميز بها اقتصادات كل دولة من هذه الدول، وتلافي السلبيات، ووضع الحلول المثلى والتصورات الواقعية التي تمكن اقتصاد دول مجلس التعاون من الاستمرار في ريادته وتقدمه ونسب نموه المرتفعة، وتجاوز أي تحديات قد تواجه أو تعرقل استكمال خطط التنمية وإقامة المشروعات الكبرى التي تصب جميعها في خدمة المواطن الخليجي وترفع مستوى رفاهيته الذي تحققت خلال السنوات الماضية.

ورغم ضخامة اقتصادات دول مجلس التعاون، وارتفاع معدلات النمو، والاستثمارات المتاحة وتنوعها وتعدد فرصها، إلا أنها تتأثر بالاقتصادات العالمية لأن الأولى ليست جزرا معزولة، حيث تتأثر الاقتصادات بعضها ببعض، بل تربط ارتباطا وثيقا، وهذا يتجلى بصورة واضحة في أسعار النفط بالأسواق العالمية، هذه السلعة الخليجية المهمة تحدد أسعارها عدة عوامل لها علاقة بالأسواق العالمية، ونسب النمو، وقدرة الدول المستهلكة على استيراد النفط الخام ومشتقاته، وعليه فإن متخذ القرار الاقتصادي الخليجي لا يتخذ قراراته بمعزل عن التطورات الإقليمية والعالمية، ويضع أمامه خريطة دقيقة للداخل والخارج توضح الفرص، كما ترسم التحديات وتتوقعها وتستشرفها لكي يكون قراره معبراً عن الواقع، واضعاً الاحتمالات المناسبة لتقلبات المستقبل، خاصة أن العالم شهد منذ العام ٢٠٠٨م، وحتى الآن الكثير من الأزمات المالية والاقتصادية التي عصفت باقتصادات العديد من دول العالم ومن بينها الكثير من الدول الغنية، وإن كانت دول مجلس التعاون الخليجي قد نجحت في التصدي للأزمة المالية العالمية التي عصفت بالعالم عامي ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩م، بفضل السياسات المالية ذات الضوابط المتميزة لدول مجلس التعاون. لكن يظل التحدي الأكبر لاقتصادات دول الخليج هو انخفاض أسعار النفط، خاصة أن النفط يمثل في كثير من الأحيان حوالي ٩٠٪ من مدخلات الموازنات العامة لدول مجلس التعاون الأمر الذي سيجعل هذه الموازنات تتأثر على المدى البعيد بانخفاض الأسعار، بل إن التحديات التي تواجه صناعة النفط ليس انخفاض الأسعار فقط، بل هي كثيرة ومتعددة منها وجود بدائل الطاقة كالنفط الصخري، والطاقة الجديدة والمتجددة (الطاقة النووية - الشمسية - طاقة الرياح)، إضافة إلى تباطؤ النمو في اقتصادات دول العالم خاصة المستهلكة للنفط. كل ذلك يضع دول مجلس التعاون أمام جملة من التحديات التي تجعلها تفكر ملياً في مناقشة الاعتماد على النفط كسلعة رئيسية تعتمد عليها الموازنات الخليجية.

بل من الضروري أيضاً أن تنخرط دول مجلس التعاون في توسيع استخدام أنواع الطاقة، وأن تسرع الخطى نحو الطاقة الجديدة والمتجددة لتوفير الدعم الكبير الذي تقدمه هذه الدول لقطاع الطاقة، كما أنه من الأفضل استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة في مجالات تحلية المياه والصناعة، حيث أن هذه الدول هي الأكثر استخداما للطاقة في مجال تحلية المياه على مستوى العالم.

ولعل من أهم المقومات التي يجب أن يرتكز عليها الاقتصاد الخليجي في المرحلة المقبلة هو تفعيل قرارات التكامل الاقتصادي الخليجي، والمضي قدماً في تنفيذ قرارات المجلس الأعلى لقادة دول الخليج التي صدرت في القمم الخليجية السابقة ومنها السوق الخليجية المشتركة، العملة الخليجية الموحدة، الاتحاد الجمركي، تبسيط إجراءات نقل البضائع والسلع، واستكمال المشروعات الخدمية المشتركة كمشروع السكة الحديد الخليجية وغيرها.

وتطوير وتفعيل التكامل الاقتصادي الخليجي، إذا كان يتطلب تفعيل ما صدر من قرارات خليجية سابقة على مستوى القمم الخليجية، فهو أحوج ما يكون إلى الإسراع نحو التحول من صيغة «التعاون» إلى صيغة «الاتحاد الخليجي العربي» لتحقيق وحدة خليجية حقيقة تعتمد على التكامل، وترتكز على تعظيم المزايا النسبية لكل دولة مع احتفاظ كل دولة خليجية بمقومات سياستها الاقتصادية وكذلك سياستها الداخلية والخارجية وهيكلها السياسي والقانوني وغير ذلك. كل المشروعات الوحدوية في العالم سبقتها إرهاصات واحتياجات وفي الوقت نفسه أحاطت بها تحديات وعقبات، لكن في النهاية انتصرت الإرادة الجماعية لتحقيق مصلحة الشعوب، وأعطت الأولوية للمصلحة الجماعية فوق المصلحة الخاصة لكل دولة، لا سيما أن التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي شديدة ومعقدة ، فالمنطقة تشهد تقلبات وتحولات غير مسبوقة تستوجب الاتحاد من أجل المصلحة الخليجية العليا، وليس لمجرد هبة عاطفية أو حالة انفعالية غير محسوبة، أو لتحقيق مصلحة تخص دولة بعينها أو يكون المستفيد طرف بذاته دون بقية الأطراف الخليجية الأخرى.

تظل معالجة تجاوز معضلة هبوط أسعار النفط، والتكامل الاقتصادي الخليجي، والتحول نحو الاتحاد الخليجي قضايا مهمة ترسم مستقبل الاقتصاد الخليجي، بل العمل الخليجي المشترك برمته.

الورقة البحثية:

الإعلام والاقتصاد علاقة تكاملية

د. وليد خلف الله

لم يعد الإعلام ذلك النشاط التقليدي المعني بنقل الرسائل الإعلامية من مرسل إلى مستقبل فيما أطلق عليه (الاتصال الخطي **Linear Communication**) ، بل أضحى نشاطاً واسعاً ومؤثراً على المتلقي وموجهاً لسلوكه حتى عرف بـ (الاتصال الدائري **Circular Communication**) ، وبذلك اندماج المعنى ليشمل قطاعات المجتمع وأنشطته المختلفة ، وعلى رأسها النشاط الاقتصادي ، ولما تطورت تقنية الاتصال بفعل استخدام الأقمار الاصطناعية (**Satellites**) وشبكة المعلومات الدولية (**Internet**) ونشطت حركة المعلومات توسعت معها على قدم المساواة اقتصاديات العالم .

إذن يمكننا الجزم بأن الإعلام هو الداعم الأساسي لاقتصاديات العالم ، ومن جهة ثانية فإن الإعلام نفسه قد أصبح صناعة متكاملة في عصرنا الحاضر مثلها مثل الصناعات الأخرى ، وهذا يتأتى بسبب قدرة وسائل الاتصال على التأثير على حركة المجتمع بما تمتلكه من إمكانات تقنية ونفوذ واسع مكنها لأن تكون سلطة لها دورها السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي .

لكي تستمر وسائل الاتصال في أداء مهامها لا بد لها أن ترتكز على قاعدة اقتصادية قوية لأن هذه الوسائل بحوجة إلى نفقات كبيرة تتمثل في الكادر البشري والمعدات وأنظمة الاستقبال والإرسال ...الخ.

ونظراً لأن وسائل الإعلام تعمل في سوق مشترك وفق مفهوم تدفق المعلومات **Flow of Information** عليها أن ترتقي إلى مستوى المنافسة ، وهذا يتطلب الكثير من الجهد ، الأمر الذي أضفى عليها الطابع التجاري ، وبالتالي أصبحت وسائل الاتصال في كل دولة تسعى لأن تتميز على رصيفاتها فكان عليها أن توفر الكادر البشري والتقنية المتطورة وتقدم نفسها للجمهور من خلال مادة مؤثرة تعرضها وفق منهجية علمية .

أما محتويات الورقة التي بين أيدينا فقصدنا منها أن نعرف القارئ باقتصاديات الإعلام وعوامل بنائها والمشكلات التي تواجهها ، كما رأينا أن نتطرق لفهم واقع اقتصاديات الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية كنموذج للبلاد الغربية حتى نتيح الفرصة للمقارنة مع واقعنا في الدول العربية وفي البحرين على ووجه الخصوص حيث تطرقنا لما تعانيه وسائل الإعلام من مشكلات .

ما هي اقتصاديات الإعلام ؟

تعرف اقتصاديات الإعلام باعتبارها فرع من فروع الاقتصاد التطبيقي الذي يدرس : الإنتاج ، التوزيع ، الاستهلاك .

– والمقصود بالإنتاج هو عملية تنظيم العمل في البرنامج ، والتنسيق بين العناصر الفنية المشاركة في التنفيذ وتسهيل كل المعوقات والصعوبات في حدود الميزانية المقررة . ويدخل ضمن هذا المفهوم كل النفقات المادية والفنية والتقنية والبشرية . والإمكانيات تتفاوت حسب طبيعة الوسائل وفق مايتوفر لها من موارد وبيئة عمل .

– أما التوزيع فهو قدرة القائم بالاتصال على توصيل المادة الإعلامية للجمهور . ويدخل ضمن ذلك توصيل الصحف للقارئ عن طريق استخدام الوسائل التي تتمثل في السيارات والطائرات وغيرها ، وتوصيل الخدمة الإذاعية عن طريق الموجات الأثيرية، والخدمة التلفزيونية عن طريق الأقمار الاصطناعية، وإتاحة خدمة الإنترنت .

– والاستهلاك يعني مدى قبول الجمهور لمحتوى وسائل الإعلام، وشكل الرسائل المقدمة. وهذا ما يتطلب جهداً كبيراً ، يختلف باختلاف طبيعة الوسائل ، وهذا هو الموضوع الأهم الذي يصعب اختزاله في مثل هذه الورقة ، فلكي يقبل الجمهور محتوى ماتقدمه الوسائل علينا الكثير من العمل ليس فيما يختص بالمضمون فحسب ، إنما بالنسبة لشكل وقالب المادة أيضاً ، وهذان هما قطبا المادة الإعلامية التي تتطلب فهماً واسعاً للوسائل والجمهور يرتقي إلى مستوى الدراسة والتمحيص.

تحديات تمويل وسائل الإعلام في البلاد العربية :

شهدت الساحة العربية تطوراً كبيراً في قطاع الإعلام خلال العقدين الأخيرين (منذ بداية تسعينيات القرن العشرين) بسبب تزايد القنوات الفضائية التي تبث برامجها لجمهور في الخارج ، وتطورت تبعاً لذلك برز القطاع الخاص كشريك مهم للقطاع الحكومي في تشغيل وامتلاك وإدارة المؤسسات التلفزيونية التي ظلت ردحاً من الزمن حكراً على القطاع الحكومي ، ويظهر هذا بوضوح أكثر في دول الخليج العربية عنه لدى رصيفاتها الدول العربية الأخرى ، ورغم هذا التطور الذي شهدته الساحة الإعلامية الفضائية في دول الخليج العربية ، إلا أن هناك تحديات كثيرة ظلت تواجه هذه المؤسسات في كافة المجالات وعلى رأسها المجال السياسي حيث لا تزال العلاقة مع السلطات الحكومية المالكة أو المراقبة مشوبة بالكثير من الضبابية وعدم الوضوح . غير أن أبرز تحدي يواجه القنوات الفضائية ظل مركزاً في مصادر تمويلها ، ومدى قدرة تلك المصادر على تحقيق مشاريع فضائية مستدامة وسط تزاحم إعلامي لم تشهد المنطقة مثله في تاريخها الحديث .

ولكي تحافظ على البقاء في عالم مشوب بهذا التنافس الشديد سعت القنوات الفضائية وبصرف النظر عن تبعيتها المؤسسية (قطاع خاص أو عام) إلى تأمين مصادر تمويل متنوعة ، ولا يوجد دليل قاطع على أن القنوات الفضائية بكافة أشكالها قادرة على سد تكاليف تشغيلها ، ولعل المراقب سيصاب بالدهشة حينما يدرك أن الغالبية العظمى من هذه القنوات غير قادرة حتى على تغطية تكاليف تشغيلها ، وبالتالي فهي بعيدة كل البعد عن حالة الربحية التي تتمتع بها مثيلاتها في القطاع الخاص في المجتمعات الغربية ، وربما يحاول المراقب التساؤل عن اسباب هذه الحالة وعن الأسباب التي تدعو المحطات الفضائية الخاصة بالذات للعمل في بيئة تعد الخسارة المالية أهم معالمها .

مقومات اقتصاديات الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية :
إن نجاح الإعلام التلفزيوني في المجتمع الأمريكي منذ انطلاقه في أوائل القرن العشرين لم يأت من فراغ ، بل جاء نتيجة طبيعية لتضافر عدة عوامل تتعلق بالترابط الوثيق بين المؤسسات الإعلامية التلفزيونية ممثلة في شبكات التلفزيون الأمريكية الثلاث والمؤسسات الاقتصادية العاملة في المجتمع نفسه . فقد أثبتت الدراسات المتتالية التي أجريت حول التلفزيون في الولايات المتحدة أن هذه الشبكات إما أن تكون مملوكة للقطاع الخاص كما هو الحال في شبكة NBC المملوكة بنسبة ٨٠٪ لشركة (جنرال إلكتريك) ، أو أن هناك مصالح مشتركة مع تلك الشركات كما هو الحال بين شبكة (CNN) وشركة (مايكروسوفت) وشركة (تايم وورنر) ، وهذا الترابط الوثيق يسهم بشكل أو آخر في توفير التمويل الكافي للشبكات التلفزيونية من خلال الإعلان ، ورعاية البرامج ، أو حتى من خلال الدعم المباشر ، ولعل معدلات الإعلان العالية التي تظهر على شاشات التلفزيون في الولايات المتحدة تشير بشكل لا يقبل الشك إلى حجم تدفق التمويل الذي تتلقاه تلك الشبكات العملاقة التي ترتبط بها .

وهناك سبب ثان يتعلق بكون عملية البرمجة في الشبكات التلفزيونية الأمريكية تتم بالتناغم مع العملية الإعلانية التي تستند إلى بث الإعلانات خلال البرامج الأكثر شعبية لدى الجماهير ، وهذا يعني أن موضوعات البرامج وصيغها تخضع لأذواق الجماهير وذلك بناءً على نتائج دراسات ميدانية تقوم بها شركات أبحاث السوق لصالح المؤسسات الإعلانية لمعرفة مدى تغلغل برامج التلفزيون في أوساط الجماهير .
أما السبب الثالث فيتعلق بالاتساع الهائل لسوق الإعلان الأمريكية حيث أن قوة الاقتصاد الأمريكي المستند إلى السوق الحرة في التعاملات التجارية ارتبطت تقليدياً بصناعة الإعلان التي هي جزء لا يتجزأ عن الصناعة الإعلامية .
ومن هنا فقد غدا هذا الثالوث (الإعلام ، الإعلان ، الاقتصاد) يشكل بنية صلبة تستند إليها القنوات التلفزيونية المختلفة في عملها .

وعليه تظهر لنا ضخامة الإيرادات التي تحصل عليها وسائل الإعلام وما تحدثه من تأثيرات عميقة من قبل الشركات المنتجة في توجهات ومواقف وسائل الإعلام ، وذلك لما تشكله من مورد مهم لتلك الوسائل وبالشكل الذي يؤثر في حياديتها في نقل الأحداث وتناول القضايا المختلفة ، فأفرغت الكثير من وسائل الإعلام من المضامين التي تحمل الحقيقة وتنهض بواقع الجمهور وتخدم قضاياه ، وأصبحت أداة في خدمة الممولين والمعلنين والترويج لأهدافهم الربحية ، مما أثر سلباً في مصداقية الكثير من هذه الوسائل بعد أن تحولت إلى أمبراطوريات اقتصادية ضخمة .

الواقع الاقتصادي لمؤسسات الإعلام بالسودان :
كما هو الحال في في الكثير من الدول العربية فهناك العديد من المعوقات التي انعكست على واقع المؤسسات الإعلامية في السودان مما أدى إلى عدم قدرتها على على الوفاء بوظائفها التي تتمثل في التثقف والترفيه والتعليم والتنمية والإرشاد والتوجيه والدعاية والإعلان وغير ذلك من الوظائف ، وقصور المؤسسات عن القيام بوظائفها أدى إلى ضمور وتقهقر نشاطها الاقتصادي ، ومن أهم المعوقات التي حالت دون القيام بهذا الدور ما يلي :
– عدم توفر الإرادة السياسية .
– عدم الاستقرار السياسي والإداري .
– البروقراطية .
– ضعف راس المال أدى إلى ضعف المؤسسات (الصحافة والتلفزيون) .
– عدم ملاءمة بيئة العمل .
– غياب نظام توظيف يقوم على الحقوق والواجبات .
– مشكلة التعاطي مع اللغة (اللسان ، ولغة الخطاب) .

مصادر التمويل :
تعتمد وسائل الإعلام على أنواع مختلفة من مصادر التمويل من أهمها :

١- الإعلان :
وهو كما عرفته لجنة التعاريف الأمريكية (هو عبارة عن الجهود غير الشخصية التي يدفع عنها مقابل لعرض الأفكار أو السلع أو الخدمات ويفصح فيها عن شخصية المعلن) ، والإعلان كوسيلة اتصال يهدف إلى إحداث التأثير في الاتجاهات والسلوك . ويمكننا تلخيص ذلك في أن الإعلان عبارة عن :
– جهد غير شخصي .
– مدفوع القيمة .
– يهدف إلى التأثير .
– المعلن معروف الهوية ومن ثم يكون مصدر التمويل معروفاً.

٢- مبيعات البرامج :
تقوم بعض وسائل الاتصال ببيع برامجها ، ولكن هذا يتطلب أن تكون لهذه الوسائل قدرة مهنية ومادية وتقنية تمكنها من تقديم برامج منافسة تستطيع من خلالها زيادة دخلها .

٣- رعاية المؤسسات :
تقوم بعض المؤسسات برعاية البرامج الإذاعية مقابل قيمة تدفعها للمحطة ، والغرض من مثل هذه البرامج هو الإعلان عن سلع أو خدمات تقدمها تلك المؤسسات ، وعليه يمكن القول بأن هناك مصالح مشتركة بين المؤسسة والمحطة .

٤- دعم الحكومة أو القطاع الخاص :
من المعلوم أن هناك الكثير من محطات الراديو والتلفزيون والصحف ومواقع الانترنت لها ارتباط بالقطاع العام أو القطاع الخاص ، وحسب ما تمليه تلك العلاقة يمكن أن تقدم الحكومة أو مؤسسات القطاع الخاص الدعم للمؤسسات الإعلامية ، وقد يكون ذلك الدعم دعماً مالياً مباشراً ، أو في شكل مساعدات وتسهيلات .

سلبيات الممارسة :
كثيراً ما يؤدي اعتماد وسائل الإعلام على مصادر تمويل بعينها يكون خصماً على محتوى تلك الوسائل ، ولكن هذا غالباً مايؤدي إلي بعض السلبيات :
تراجع تحقيق الوظائف :
قد تخضع مؤسسات الإعلام للإغراءات المالية على حساب ماتقدمه من مضمون وتجنح لضغوط الإعلان وسيطرة المؤسسات الضخمة .

استغلال الأطفال في الإعلان التجاري :
وهي تمثل ضغطاً على الأسرة لشراء سلع ربما تكون غير ضرورية ، بل ربما ضارة .

استخدام أساليب الجذب الإعلامي :
كثيراً ما يحتوي الإعلان التجاري على ما يسمى بأساليب الجذب وهي تتمثل في ممارسة (الخداع ، التضليل ، الإغراء) .

التوصيات :
١- توفير ضمانات سياسية ومهنية لتطبيق الاستراتيجيات والخطط المرسومة .
٢- تأسيس نظام توظيف قائم على ترسيخ مفهوم الحقوق والواجبات .
٣- العمل على دمج المؤسسات الصغيرة في مؤسسات كبيرة .
٤- تأسيس علاقة منظمة بين الأكاديميين المتخصصين والإعلاميين الممارسين .
٥- قيام صلات شراكة وتعاون بين مؤسسات الإعلام والكليات ذات العلاقة .
٦- الاهتمام بتدريب الكادر البشري العامل في مجال الإعلام وهو الذي يقوم بالممارسة الفعلية للعمل ، وتكون الحوجة أكبر في ظل التطور المتسارع على مستوى الممارسة والوسائل والمفاهيم .

المراجع :

١- مركز الخليج للأبحاث ، اقتصاديات الإعلام الفضائي في دول الخليج العربية ، ص ٢ .
٢- ماضي الخميس ، اقتصاديات الإعلام ، صحيفة النهار ، العدد ٩٨١ بتاريخ ٢٠١١/٢/٦م.
٣- سعد الطائي ، اقتصاديات الإعلام في مجتمعات ما بعد الصناعة ـ من الإحتكارات الإعلامية إلى الأمبراطوريات الإقتصادية ، ٢٠١١م .

توصيات الملتقى :

– بناء استراتيجية إعلامية خليجية موحدة على المستوى العربي والدولي للتعامل مع الإرهاب إعلامياً وفكرياً.
– تأسيس مرصد إعلامي خليجي لتقييم أداء الإعلام الخليجي في معالجاته لأحداث الإرهاب وأفكار التطرف.
– ضرورة استفادة الإعلام من الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب سواء على مستوى وزراء الداخلية أو مجالس الوزراء وأهمية إعادة النظر في تناول الإعلام لأحداث الإرهاب.
– تأهيل الإعلاميين في الخليج العربي عبر برامج متخصصة في التعامل مع أحداث الارهاب وأساليب تغطياته الصحفية والاعلامية.
– تقديم خطاب ديني يفند كل مزاعم وأفكار التطرف التي يتصور بعض الشباب إنها افكار جهادية.
– العمل على مخاطبة الجمهور غير العربي في أوروبا وأمريكا وغيرها بخطاب إعلامي وديني يناسب عقليتهم وثقافتهم حيث سيبث هذا الخطاب على وسائل إعلام عربية دولية تتحدث باللغات الأجنبية.
– توظيف الكفاءات الخليجية والعربية في الخارج لدعم الخطاب الديني المعتدل وخدمة السلام والاستقرار بالخليج العربي.
– إنشاء مركز إعلامي متخصص في الاقتصاد الخليجي يستهدف خلق الاقتصاد المعرفي والإعلام المعرفي لتحقيق التنمية المستدامة وولادة المشاريع الانتاجي وتأهيل طلبة الإقتصاد والفنون الإعلامية المختلفة التي تؤهلهم للتعاطي مع الإعلام الاقتصادي.
– تأهيل الإعلاميين بالنظم والسياسات الاقتصادية حتى يتمكنوا من المعالجات الاقتصادية بشكل مهني.
– افتتاح أقسام جديدة للإعلام الاقتصادي يؤهل خريجيه لممارسة الكتابة والبحث الاقتصادي بشكل إعلامي وأسلوب مهني يمكنه من معالجة الازمات الاقتصادية وفترات التحول التي تمر بها منطقة الخليج خاصة والمنطقة العربية عامة.

الجلسة الختامية للمؤتمر:

وفي ختام أعمال الملتقى، قام وكيل وزارة شؤون الإعلام، بتكريم المتحدثين والمشاركين في الملتقى الإعلامي، ومن أبرزهم: د. مفيد شهاب وزير التعليم والبحث العلمي ووزير الشؤون البرلمانية السابق بجمهورية مصر العربية، د.حبيب اللّه التركستاني أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك عبدالعزيز، د.عايد المناع مستشار جمعية الصحفيين الكويتية، د.استقلال العازمي أستاذة العلوم السياسية من الكويت، د. صابر حارص رئيس قسم الإعلام بالجامعة الخليجية، الإعلامية والأكاديمية د.سهير المهندي، مؤنس المردي رئيس جمعية الصحفيين البحرينية، ود.عمر العبيدلي مدير برنامج الدراسات الدولية والجيوسياسية بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

اللجنة المنظمة للملتقى:

- **د. مهند المشهداني** – رئيس الملتقى
- **أ.د. ناهد مطاريد** – رئيس اللجنة
- **د. صابر حارص** – مقرر الملتقى
- **د. أحمد الطوالبة** – عضوا
- **د. وليد خلف الله** – عضوا
- **السيدة سوسن فيصل** – عضوا
- **السيدة مروة السيد** – عضوا
- **الطالب فواز العبد الله** – عضوا
- **الطالب بدر حسن** – عضوا

الملتقى في صور:

الجامعة الخليجية
GULF UNIVERSITY
تحت رعاية كريمة من
سعادة وزير شؤون الإعلام
علي بن محمد الرميحي
تنظم الجامعة الخليجية

الجامعة الخليجية
GULF UNIVERSITY

+973 17 620 092
Gulf University
gulfuniversity
gulf_university
www.gulfuniversity.edu.bh